**(قرار رقم ١٦ لعام ١٤٣٨هـ)**

**الصادر من لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية**

**بشأن الاعتراض المقدم من المكلف/ شركة ( أ )،**

**برقم ١٤٣٦/٢٤/٩٦٢ وتاريخ ١٤٣٦/٣/١٧هـ**

**على الربط الزكوي للأعوام من ١٤٢٤هـ حتى ١٤٢٨هـ والربط الزكوي للأعوام من ٢٠١١م حتى ٢٠١٣م.**

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:-

إنه في يوم الإثنين الموافق ١٤٣٨/٦/١٤هـ، اجتمعت لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الثانية بجدة، وذلك بمقرها بفرع الهيئة العامة للزكاة والدخل، والمشكلة من كل من:-

الدكتور /..... رئيسًا

الدكتور /..... عضوًا ونائبًا للرئيس

الدكتور /..... عضوًا

الأستاذ /..... عضوًا

الأستاذ /..... عضوًا

الأستاذ /..... سكرتيرًا

وذلك للنظر في اعتراض المكلف/ شركة ( أ )، رقم مميز(.....)، على الربط الزكوي للأعوام من ٢٠١١م حتى ٢٠١٣م، (اختصاص فرع الهيئة العامة للزكاة والدخل بمكة المكرمة)، وقد تناولت اللجنة الاعتراض بالبحث والمناقشة في ضوء مذكرة الاعتراض المقدمة من الهيئة، وبالاطلاع على ملف القضية ومحضر جلسة المناقشة المنعقدة يوم الأربعاء الموافق ١٤٣٧/١٢/٢٧هـ، بحضور ممثلي الهيئة/.....، و.....، و.....، بموجب خطاب الهيئة رقم ١٤٣٧/١٦/٢٣٠٧٩، وتاريخ ١٤٣٧/١٢/٢هـ، ولم يحضر المكلف أو من ينوب عنه.

**وفيما يلي وجهتا نظر الطرفين ورأي اللجنة حولهما :**

**أولًا: الناحية الشكلية:-**

سنوات الاعتراض: للأعوام من ١٤٢٤هـ حتى ١٤٢٨هـ ومن ٢٠١١م حتى ٢٠١٣م.

الربط: صادر برقم (١٤٣٦/٢٤/٢٥٢) وتاريخ ١٤٣٦/١/١٩هـ.

الاعتراض: وارد برقم (١٤٣٦/٢٤/٩٦٢) وتاريخ ١٤٣٦/٣/١٧هـ.

الاعتراض مقبول شكلًا لتقديمه خلال الموعد المحدد نظامًا ومن ذي صفة.

**ثانيًا: الناحية الموضوعية:-**

١-تعديل الربط الزكوي عن الأعوام من ١٤٢٤هـ حتى ١٤٢٨هـ.

**وجهة نظر مقدم الاعتراض**

فيما يتعلق بتعديل الربط الزكوي عن الأعوام من ١٤٢٤هـ إلى ١٤٢٨هـ والناتج عنها فروق زكوية بمبلغ (٤٨٣,٣٧٤) ريالًا، نوضح التالي:

١-سبق تقديم ميزانيات مصدقة لشركة ( د ) بشكل مستقل وتم الربط الزكوي على أنشطتها من واقع حساباتها بشكل مستقل.

٢-لم يوضح الربط المصدر أو الأساس الشرعي أو النظامي لهذا الربط.

٣-نعتقد أنكم قمتم بتحميل شركة (أ) بكافة إيرادات شركة ( د ) رغم أن كل شركة لها كيانها القانوني المستقل.

٤-بالإضافة إلى أنه سبق أن تضمنت الإقرارات المقدمة منا عن هذه الأعوام على كافة الإيرادات الخاصة بشركة (أ).

**وجهة نظر الهيئة**

- مقدمة:

-بعد الاطلاع على القوائم المالية والإقرارات المقدمة عن الأعوام من ١٤٢٤هـ إلى ١٤٢٨هـ تم إحالة موضوع الشركة للفحص الميداني، وفي ضوء ذلك تم تكليف فريق للقيام بعملية الفحص بموجب خطاب مدير عام الفرع رقم (١٤٣٥/٢٤/١١٢١) وتاريخ ١٤٣٥/٤/٥هـ، حيث قام الفريق بالانتقال إلى مقر الشركة وإعداد محضر بذلك مؤرخ في ١٤٣٥/٤/٩هـ، ثم تقدمت الشركة بخطابها رقم (١٤٣٥/٢٤/١٤٥٥) وتاريخ ١٤٣٥/٤/١١هـ بطلب مهلة ثلاثة أسابيع لتحضير المستندات المطلوبة من المستودعات، وتم مخاطبة الشركة بموجب خطاب الفرع رقم (١٤٣٥/٢٤/٢٣٠٣) وتاريخ ١٤٣٥/٧/٢١هـ ومحاولة التواصل مع مسئولي الشركة على أرقام الجوالات فلم يكن هناك أي تعاون أو تجاوب لمراجعة الفرع لتأكيد التعاون، كما تم التعقيب عليها بخطاب الفرع رقم (١٤٣٥/٢٤/٢٩٠٧) وتاريخ ١٤٣٥/٨/٧هـ ورقم (١٤٣٥/٢٤/٤/٣٨٨) وتاريخ ١٤٣٥/١١/٢٠هـ بضرورة المراجعة والتنسيق مع الإدارة المالية للشركة لإتمام عملية الفحص الميداني ولم يتلق الفرع استجابة من الشركة،

ولذلك تم الربط، إلا أن الشركة اعترضت، فقام الفرع بعد الاعتراض بمخاطبة الشركة بموجب الخطاب رقم (١٤٣٦/٢٤/١٤٤٩) وتاريخ ١٤٣٦/٣/٢٤هـ، والخطاب الإلحاقي رقم (١٤٣٦/٢٤/٢٣٢٣) وتاريخ ١٤٣٦/٥/١٢هـ، ورقم (١٤٣٦/٢٤/٢٧٠٨) وتاريخ ١٤٣٦/٦/٦هـ، المتضمنة ضرورة التجاوب مع فريق الفحص الميداني وتقديم المستندات المؤيدة للاعتراض، ولم تُظهر الشركة أي تعاون خلال الفترة السابقة واللاحقة والمشار إليها أعلاه بخطاباتنا المتعددة، كما تم الاتصال والتحدث مع المدير المالي للشركة هاتفيًا عبر الجوال، وقد وعد بالتجاوب والتعاون مع الهيئة ولم يف بوعده، ولم تسدد الشركة أيضًا الزكاة البالغة (٦٣١,٦٨٧) ريالًا التي أقرت بوجوبها في الاعتراض المشار إليه.

-وعلى ضوء البيانات والمعلومات المتاحة أمام الفرع تم الربط الزكوي للأعوام من ١٤٢٤هـ إلى ١٤٢٨هـ تقديريًا بناءً على خطاب الشركة رقم (١٦٥٧) وتاريخ ١٤٣٤/٥/١١هـ المتضمن طلبها المحاسبة تقديريًا نظرًا لتلف مستندات وسجلات الشركة لتعرضها لمياه الأمطار والسيول وكانت المحاسبة على النحو التالي:

| عام | رأس المال | الايرادات طبقًا | حجم التعامل مع الشركات الشقيقة × | الزكاة | المسدد | الفرق المستحق |
|---|---|---|---|---|---|---|

| | | للإقرار × ١٥% | ١٥% | المستحقة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٤٢٤ | ١,٠٠٠,٠٠٠ | %١٥×٣,٨٥٠,٠٠٠<br>٥٧٧,٥٠٠ | %١٥×٣,٢٠٠,٠٠٠<br>٤٨٠,٠٠٠ | ٥١,٤٣٨ | ٣٩,٤٣٨ | ١٢,٠٠٠ |
| ١٤٢٥ | ١,٠٠٠,٠٠٠ | %×١٥×٧,٠٠٠,٠٠٠<br>١,٠٥٠,٠٠٠ | %١٥×٣٤,٠٠٠,٠٠٠<br>٥,١٠٠,٠٠٠ | ١٧٨,٧٥٠ | ٥١,٢٥٠ | ١٢٧,٥٠٠ |
| ١٤٢٦ | ١,٠٠٠,٠٠٠ | %١٥×١١,٨٥٠,٠٠٠<br>١,٧٧٧,٥٠٠ | %١٥×٣٤,٠٠٠,٠٠٠<br>٥,١٠٠,٠٠٠ | ١٩٦,٩٣٨ | ٦٩,٤٣٧ | ١٢٧,٥٠١ |
| ١٤٢٧ | ١,٠٠٠,٠٠٠ | %١٥×١٣,٨٠٠,٠٠٠<br>٢,٠٧٠,٠٠٠ | %١٥×٢٦,٦٠٠,٠٠٠<br>٣,٩٩٠,٠٠٠ | ١٧٦,٥٠٠ | ٧٦,٧٥٠ | ٩٩,٧٥٠ |
| ١٤٢٨ | ١,٠٠٠,٠٠٠ | %١٥×٣٨,٠٠٠,٠٠٠<br>٥,٧٠٠,٠٠٠ | %١٥×٣١,١٠٠,٠٠٠<br>٤,٦٦٥,٠٠٠ | ٢٨٤,١٢٩ | ١٦٧,٥٠٠ | ١١٦,٦٢٥ |

وهي عبارة عن رأس المال مضافًا إليه نسبة أرباح ١٥% من (الإيرادات طبقًا للإقرارات مضافًا إليها حجم التعامل ما بين الشركة وشركة ذات علاقة (شركة ( د ) )، وذلك استنادًا إلى نتائج الفحص الميداني للشركة الأخيرة (د).

**جلسة الاستماع والمناقشة**

وجهت اللجنة السؤال التالي لممثلي الهيئة: كيف علمتم بحجم التعاملات مع الشركات الشقيقة؟ وما هي المستندات المؤيدة لهذه التعاملات؟ فأفادوا: نتيجة الفحص الميداني لشركة ( د ) والتي تبينت من فحص قوائمها المالية، حيث إنها تقوم بدفع المبالغ الموضحة في الربط إلى شركة (أ)، وهذه المبالغ تمثل إيجارات وإيرادات أخرى متمثلة في إيرادات فنادق تخص (أ)، وتقوم بإدارتها شركة (د) ثم تقوم بتوريدها إلى شركة ( أ ) (المكلف)، وسيتم تزويد اللجنة بالمستندات التي توضح هذه المبالغ المدفوعة إلى المكلف خلال أسبوعين، وطلبت اللجنة من ممثلي الهيئة تزويدها بصور من عقود الشركتين، وقد وعد ممثلو الهيئة بتقديمها مع المستندات المشار إليها أعلاه.

**رأي اللجنـــــــة**

بدراسة وجهتي نظر الطرفين وما قدماه من دفوع ومستندات؛ اتضح للجنة أن محل الاعتراض هو إهدار الهيئة للقوائم المالية للمكلف لتلك الفترة والربط عليه تقديريًا، وبالرجوع إلى الحيثيات التي بنت عليها الهيئة في قرارها تبين أن الهيئة بعد الاطلاع على القوائم المالية والإقرارات المقدمة لتلك الفترة؛ قررت إخضاع المكلف للفحص الميداني، فكانت أول زيارة ميدانية بتاريخ ١٤٣٥/٤/٩هـ (وفق محضر الفحص الميداني)، وعند مطالبة المكلف بعدة خطابات تزويدها بالتعاون مع فريق الفحص وتزويد الهيئة بالمستندات المطلوبة، طلب المكلف بخطابه رقم (١٦٥٧) وتاريخ ١٤٣٤/٥/١١هـ الربط عليه تقديريًا نظرًا لتلف مستندات وسجلات الشركة لتعرضها لمياه الأمطار والسيول، وبما أن الهيئة اعتمدت في ربطها على ما اعترف به في إقراراته بالنسبة لتحديد رأس المال، وكذلك الإيرادات مضروبة في ١٥%، وهو إجراء منطقي اعتمد على بيانات أقر بها المكلف فإن اللجنة توافقها في صحة إجرائها.

أما بالنسبة لعنصر التعاملات مع الشركات الشقيقة التي ربحتها الهيئة ١٥% ثم فرضت عليها زكاة، فقد اطلعت اللجنة على قوائم تلك الشركات وتأكدت من صحتها، وحيث إنه لم يقدم المكلف ما يثبت خلاف ما أظهرته تلك القوائم، فإن اللجنة تؤيد الهيئة لإجرائها في إضافة هذا البند أيضًا مع بندي رأس المال والإيرادات بنسبة ١٥%.

**٢-الربط عن الأعوام من ٢٠١١م حتى ٢٠١٣م.**

**وجهة نظر مقدم الاعتراض**

فيما يتعلق بالربط على الأعوام من ٢٠١١م إلى ٢٠١٣م نفيدكم باعتراضنا على ما ورد به على أساس التالي:

١-لقد سبق أن أوضحنا لسعادتكم في خطاباتنا السابقة أن تغيير الإدارة المالية ونقل مقرها من مكة المكرمة إلى جدة، وما استتبعه ذلك من نقل أجهزة الحاسب الآلي وخلافه قد تسبب في التأخير الشديد في سير أعمال المحاسبة بالشركة وارتباكها.

٢-فيما يتعلق ببند القروض ومصادر التمويل الأخرى والبالغ حسب الربط الزكوي مبلغ (٣٧٨,١٣٦,٣٣٥) ريالًا، نفيد سعادتكم أن المبالغ التي حال عليها الحول هي (١٧٩,٢٢٢,٨٣٦) ريالًا فقط، وسوف نوافيكم ببيان تفصيلي بهذه المبالغ يوضح رصيد أول المدة والحركة المدينة والدائنة لهذه الأرصدة خلال العام ٢٠١١م خلال ٤٥ يومًا من تاريخه.

٣-وتجدون مرفق طيه بيانًا بالربط الزكوي عن عام ٢٠١١م من وجهة نظر الهيئة ومن وجهة نظر الشركة، والذي يظهر أن الفروقات الزكوية من وجهة نظرنا عن عام ٢٠١١م هي مبلغ (٢٢٠٦٧) ريالًا.

٤-وبذلك تكون الفروق المستحقة عن الأعوام من ٢٠١١م إلى ٢٠١٣م هي:

| | |
|---|---|
| ٢٢,٠٦٧ | فروق عام ٢٠١١م. |
| ٣٠٤,٨١٠ | زكاة بالمثل عن عام ٢٠١٢م. |
| ٣٠٤,٨١٠ | زكاة بالمثل عن عام ٢٠١٣م. |
| ٦٣١,٦٨٧ | الإجمالي من عام ٢٠١١م إلى ٢٠١٣م. |

**وجهة نظر الهيئة**

- بالنسبة للربط الزكوي للأعوام من ٢٠١١م إلى ٢٠١٣م فقد تم تحديد المستحقات الزكوية على الشركة بعد اتخاذ كافة الإجراءات والسبل لمخاطبة الشركة حسب ما سبق إيضاحه بالفقرة السابقة؛ ولعدم تعاون الشركة مع فريق الفحص الميداني حتى تاريخه، وقام الفرع بالربط على النحو التالي:

**أولًا: عام ٢٠١١م:**

**-فروقات إهلاك** بمبلغ (٥٠٠,١٥٥) ريالًا، وتم إضافتها وتعديل صافي أرباح العام بها كما في الإقرار الزكوي المقدم من الشركة، حيث تمثل هذه الفروقات زيادة عن النسب النظامية المحددة بموجب المادة (١٧) من نظام ضريبة الدخل المطبقة زكويًا بموجب تعميم الهيئة رقم (٢٥٧٤) وتاريخ ١٤٢٦/٥/١٤هـ المبني على موافقة وزير المالية على تطبيق الأحكام الإجرائية والقواعد المحاسبية الواردة بالنظام الضريبي الجديد على مكلفي الزكاة.

**-مخصصات محملة على قائمة الدخل** بمبلغ (٦٥٨,٥٧٣) ريالًا، وتم إضافتها لصافي الربح الظاهر في إقرار الشركة، لعدم تقديم المستندات وعدم تمكين الفريق من الفحص الميداني وطبقًا لتعميم الهيئة رقم (٨٤٤٣) لعام ١٣٩٤هـ البند أولًا فقرة (٤)

التي تنص على (إضافة كافة الاحتياطيات أيًا كان نوعها والاستدراكات والمخصصات لأنها تُعد بمثابة رأس مال إضافي للمنشأة...).

**-مصاريف نثرية غير مقبولة** بمبلغ (١,٠٧٦,١٨٨) ريالًا، وتم إضافتها لصافي الربح باعتبارها مصروفات غير مؤيدة مستنديًا لعدم تعاون الشركة مع فريق الفحص في تقديم المستندات كما سبق ذكره.

**-ديون معدومة وتبرعات** بمبلغ (٢٣,٨٧٥) ريالًا، وتم إضافتها لصافي الربح لعدم تعاون الشركة مع فريق الفحص الميداني وعدم تقديم المستندات المؤيدة كما سبق ذكره.

**-القروض ومصادر التمويل الأخرى** بمبلغ (٣٧٨,١٣٦,٣٣٥) ريالًا، وتم إضافتها لحساب الوعاء الزكوي ضمن عناصر الوعاء الموجبة بأخذ رصيد آخر الفترة لعدم وجود بيانات وأرقام مقارنة للعام السابق، حيث إن ميزانية عام ٢٠١١م هي أول ميزانية بالتقويم الميلادي، ولعدم تجاوب الشركة في تقديم المستندات للتحقق من حولان الحول مما اضطر الهيئة للأخذ بالأرصدة الموجودة في القوائم المالية وكانت كما يلي:

| اسم البند | قيمته |
|---|---|
| جهات ذات علاقة | ٤٨,٧٠٢,٥٠٠ |
| إيرادات مقبوضة مقدمًا | ١١٦,٥٧٢,٧٦٧ |
| أوراق دفع وقروض طويلة | ٧٠,٩٢٧,١٢٢ |
| دائنو الشركاء | ١٩,٤٦٨,٤٩٦ |
| جهات ذات علاقة | ١٥,٨٥٣,٦٤٢ |
| دائنو استثمارات | ٨٧,٠٧٥,٠٩٨ |
| ذمم وأرصدة دائنة | ٧,٨٠٩,٦٧٦ |
| أوراق دفع | ١٣,٩٨٨,٧٤٥ |

**-بند احتياطي نظامي** بمبلغ (٥٠٠,٠٠٠) ريالٍ، وتم إضافته لحساب الوعاء الزكوي استنادًا على إقرار المكلف لعام ٢٠١١م، وتعميم الهيئة رقم (٨٤٤٣) لعام ١٣٩٤هـ البند أولًا فقرة (٤) التي تنص على (إضافة كافة الاحتياطيات أيًا كان ونوعها والاستدراكات والمخصصات لأنها تعد بمثابة رأس مال إضافي للمنشأة....).

**-جاري الشركاء** بمبلغ (١٩٩,٤٤٣,٧٨٥) ريالًا، وتم إضافته لحساب الوعاء الزكوي وفقًا لما تقدم به المكلف للفرع بإقراره الزكوي لعام ٢٠١١م وطبقًا لتعميم الهيئة المشار إليه آنفًا البند أولًا فقرة (٥) التي تنص على (إضافة رصيد الحساب الجاري الدائن الذي حال عليه الحول لأنه يعد بمثابة رأس المال ويستثمر في أغراض المنشأة).

**-مخصص ديون مشكوك فيها** بمبلغ (٦,٥٠٠,٩٨٩) ريالًا، ومخصص مصاريف قضايا بمبلغ (١,٩٣٠,٠٠٠) ريالٍ، ومخصص ترك الخدمة بمبلغ (١٦٧,٠٥٢) ريالًا، فقد تم إضافتهم إلى الوعاء الزكوي استنادًا إلى إقرار المكلف المقدم للفرع، وقد بلغت في مجملها بالإقرار مبلغ (٨,٥٩٨,٠٤١) ريالًا، وكذلك طبقًا لتعميم الهيئة المشار إليه آنفًا الذي قضى بإضافة المخصصات والاحتياطيات إلى الوعاء الزكوي.

**-صافي الأصول الثابتة** بمبلغ (٦٨,٥٣٤,٩٠٠) ريال، والاستثمارات بمبلغ (٣٢٠,٧٢٩,٩١٦) ريالًا وتم حسمها من الوعاء الزكوي وفقًا لما ورد بإقرار المكلف لعام ٢٠١١م وتعميم الهيئة المشار إليه آنفًا الذي ينص على (أن يخصم من إجمالي العناصر المضافة للوعاء آنفًا قيمة العناصر الآتية: صافي قيمة الأصول الثابتة بعد خصم الاستهلاك....).

**ثانيًا: عاما ٢٠١٢م و٢٠١٣م:**

ومما سبق ذكره من أسباب بعدم التجاوب مع فريق الفحص الميداني رغم الخطابات المتعددة وعدم وفاء الشركة بوعودها بتقديم القوائم المالية بموجب خطابها المقيد برقم (١٦٥٧) في ١٤٣٤/٥/١١هـ، وحيث ذكرت أنها تحت المراجعة ولعدم وجود ميزانيات وإقرارات لعامي ٢٠١٢م و٢٠١٣م؛ ولعدم تجاوب وتعاون الشركة وبالتالي عدم وجود أية بيانات أو معلومات تمكن الهيئة من القيام بالمحاسبة، فقد تمت محاسبتها لعامي ٢٠١٢م/٢٠١٣م بمثل زكاة ٢٠١١م حسبما جاء بخطاب الربط، وقد بلغت الزكاة المستحقة لعام ٢٠١١م مبلغ (٥,٢٧٧,٦٤٧) ريالًا، وعليه تكون الزكاة المستحقة لعامي ٢٠١٢م و ٢٠١٣م كالتالي:

مقدار الزكاة لعامي ٢٠١٢م و ٢٠١٣م = ٥,٢٧٧,٦٤٧ × ٢ = ١٠,٥٥٥,٢٩٤,٩٤ ريالًا.

+ فروقات الزكاة للأعوام من ١٤٢٤هـ إلى ١٤٢٨هـ حسب الربط المرفق = ٤٨٣,٣٧٥ ريالًا.

+ فروقات الزكاة لعام ٢٠١١م حسب الربط المرفق = ٤,٩٩٤,٩٠٤,٤٧ ريالًا.

إجمالي المستحقات الزكوية = ١٦,٠٣٣,٥٧٢,٣٤ ريالًا؛ وتتمسك الهيئة بصحة إجرائها.

**رأي اللجنـــــــة**

بدراسة وجهتي نظر الطرفين وما قدماه من دفوع ومستندات، اتضح للجنة أن محل الاعتراض عدم موافقة المكلف على إضافة الهيئة بند القروض ومصادر التمويل الأخرى إلى وعائه الزكوي في عام ٢٠١١م بمبلغ (٣٧٨,١٣٦,٣٣٥) ريالًا، حيث يرى أن ما يجب أن يضاف هو مبلغ (١٧٩,٢٢٢,٨٣٦) ريالًا؛ أما بقية البنود فقد وافق المكلف على طريقة معالجة الهيئة لها، كما وافق على معاملة العامين ٢٠١٢م و ٢٠١٣م بالمثل عدا هذا البند.

ونظرًا لاعتذار المكلف عن تقديم مستندات في اعتراضه وفي خطابه رقم ١٦٥٧ وتاريخ ١٤٣٤/٥/١١هـ تُثبت صحة ادعائه حول هذا البند، فقد رجعت اللجنة إلى القوائم المالية المدققة لعام ٢٠١١م وتبين لها أنها لم تُظهر السنة المقارنة السابقة لها رغم أن نشاط الشركة مستمر من أعوام سابقة، وهذا يصعب معه تحديد مبلغ ذلك البند الذي حال عليه الحول بدقة؛ إلا أن المكلف اعترف في إقراره بحولان الحول على مبلغ (١٧٩,٢٢٢,٨٣٦) ريالًا،

ولو أخذنا بما أقر به المكلف على نفسه فهذا يعني أن بقية مبلغ البند والبالغة (١٩٨,٩١٣,٤٩٩) ريالًا، يجب من باب العدالة أن يُضاف إلى الوعاء الزكوي مقابل عنصريّ صافي الأصول الثابتة البالغة (٦٨,٥٣٤,٩٠٠) ريالٍ، والاستثمارات البالغة (٣٢٠,٧٢٩,٩١٦) ريالًا، التي اعترف بها المكلف، وحيث إن إجراء الهيئة تم في ظل ما توفر لها من معلومات ووفقًا لما تضمنته المادة (١٣) فقرة (٨،٩) من اللائحة التنفيذية للمرسوم الملكي رقم (م/٤٠) وتاريخ ١٤٠٥/٧/٢هـ لجباية الزكاة، وبناءً على ما سبق إيضاحه من معطيات، فإن اللجنة تؤيد الهيئة في صحة إجرائها في احتساب الوعاء الزكوي والزكاة المستحقة على المكلف للأعوام من ٢٠١١م إلى ٢٠١٣م.

**القـــــرار**

**أولًا: الناحية الشكلية:**

قبول الاعتراض المقدم من المكلف/ شركة ( أ )، على الربط الزكوي للأعوام من ١٤٢٤هـ حتى ١٤٢٨هـ والربط الزكوي للأعوام من ٢٠١١م حتى ٢٠١٣م من الناحية الشكلية وفقًا لحيثيات القرار.

**ثانيًا: الناحية الموضوعية:**

١-تأييد الهيئة في صحة إجرائها في احتساب الوعاء الزكوي والزكاة المستحقة على المكلف للأعوام من ١٤٢٤هـ إلى ١٤٢٨هـ وفقًا لحيثيات القرار.

٢-تأييد الهيئة في صحة إجرائها في احتساب الوعاء الزكوي والزكاة المستحقة على المكلف للأعوام من ٢٠١١م إلى ٢٠١٣م وفقًا لحيثيات القرار.

**ثالثًا: بناءً على ما تقضي به المادة (٦٦) من نظام ضريبة الدخل** الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١ وتاريخ ١٤٢٥/١/١٥هـ، والمادة (٢٣) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/١هـ، "من أحقية كل من الهيئة والمكلف استئناف القرار الابتدائي وذلك بتقديم الاستئناف مسببًا إلى اللجنة الاستئنافية الزكوية الضريبية خلال ستين يومًا من تاريخ استلام القرار، على أن يقوم المكلف قبل استئنافه بسداد الزكاة أو الضريبة المستحقة عليه، أو تقديم ضمان بنكي بمبلغ الزكاة أو الضريبة طبقًا لقرار لجنة الاعتراض الابتدائية "؛ لذا فإنه يحق لكلا الطرفين استئناف هذا القرار خلال ستين يومًا من تاريخ استلامه، وذلك بتقديم الاستئناف مباشرة من قبل المكلف أو من يمثله إلى اللجنة الاستئنافية بالرياض.

**والله الموفق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.**